الأمم المتحدة

FCCC/CP/2022/6*

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
16 September 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة والعشرون

شرم الشيخ، 6–18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الجنسانية وتغيُّر المناخ

تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني مثلما أبلغت عنه الأطراف ضمن التقارير والبلاغات المنتظمة المقدمة في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

تقرير توليفي من الأمانة**

موجز

يجمع هذا التقرير المعلومات المتعلقة بإبلاغ الأطراف عن السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني في أحدث المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والبلاغات الوطنية، واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، المقدمة إلى الأمانة حتى 30 تموز/يوليه 2022. ويبين تحليل المعلومات، الذي يوفر خط أساس لمقارنة التقارير اللاحقة في عام 2024، أن الأطراف تشير إلى إدماج المنظور الجنساني في السياسات المناخية في جميع تقاريرها المقدمة في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ويظهر زيادة في ذِكر وإدماج المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً مع مرور الوقت.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

** اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- في إطار خطة العمل الجنسانية، طلب مؤتمر الأطراف في دورته 25 إلى الأمانة أن ترصد وتقدم تقارير عن تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات والإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني، حسب الاقتضاء، مثلما أبلغت عنه الأطراف في تقاريرها وبلاغاتها المنتظمة المقدَّمة في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية المناخ)، وأن تقدم تقريراً تجميعياً وتوليفياً لينظر فيه مؤتمر الأطراف في عامي 2022 و2024[(1)].

باء- نطاق التقرير

2- يلخص هذا التقرير المعلومات المستمدة من أحدث المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والبلاغات الوطنية، واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، التي قدمتها الأطراف حتى 30 تموز/يوليه 2022[(2)]. ولم تُستعرض تقارير فترة السنتين والتقارير المحدّثة لفترة السنتين في هذا التقرير حيث اعتُبر أن البلاغات الوطنية تقدم أنسب المعلومات لوضع خط أساس؛ وعلاوة على ذلك، فإن الأطراف في اتفاق باريس بصدد إعداد تقرير الشفافية الأول لفترة السنتين بموجب إطار الشفافية المعزز.

جيم- المنهجية

3- أُجري تحليل شامل للتقارير والبلاغات المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه فيما يخص الإشارات إلى النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن النوع الاجتماعي والجنس مفهومان مختلفان، يبدو أن جميع الأطراف تقريباً التي أشارت إلى النوع الاجتماعي تحدثت في تقاريرها عن "الجنس البيولوجي"، حيث تحيل إلى الذكور والإناث كفئتين جنسانيتين. ولم يُعثر في الوثائق المستعرضة إلا على عدد قليل من الإشارات إلى النوع الاجتماعي خارج ثنائية الذكور والإناث.

4- وصنِّفت الوثائق والإشارات المستخرجة المتعلقة بالنوع الاجتماعي على النحو التالي:

(أ) صُنفت التقارير والبلاغات، وفقاً لمدى الأدلة على التحليل الجنساني أو مراعاة النوع الاجتماعي فيها، على أنها تشير إشارة هامة أو محدودة إلى النوع الاجتماعي أو أنها لا تشير إليه بالمرة[(3)]. وكان هذا هو مدى التحليل الممكن لاستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، بسبب الإشارة المحدودة فيها إلى النوع الاجتماعي؛

(1) المقرر 3/م أ-25، المرفق، الجدول 5، النشاط هاء-2.

(2) استُعرضت، في المجموع، 509 وثائق: 143 مساهمة محددة وطنياً قدمت قبل 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و30 مساهمة محددة وطنياً قدمت بين 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتموز/يوليه 2022؛ و38 خطة تكيف وطنية؛ و58 برنامج للعمل الوطني للتكيف؛ و195 بلاغاً وطنياً، تتضمن البلاغات الوطنية السابعة للأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية وأحدث البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية؛ و51 استراتيجية للتنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات.

(3) على سبيل المثال، البلاغات المصنفة على أنها تشير إشارة "محدودة" إلى النوع الاجتماعي غالبًا ما تقتصر على البيانات الديموغرافية، في حين أن البلاغات المصنفة على أنها تشير إشارة "هامة" إلى النوع الاجتماعي تتعامل معه على أنه مسألة شاملة لجميع القطاعات و/أو تشير إلى التحليل الجنساني أو غيره من الأدوات.

(ب) أُجري مزيد من التحليل للإشارات إلى النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً للتأكد مما إذا كان من الممكن تصنيف نَهج الأطراف بشأن إدماج المنظور الجنساني على أنه شامل لعدة قطاعات، أو شامل لعدة قطاعات مع التركيز على التكيف أو التخفيف، أو مقتصر على التخفيف أو التكيف، أو غير واضح، حتى يتسنى تقديم بيانات للمقارنة مع المساهمات المحددة وطنياً السابقة؛

(ج) نظراً لمستوى التفاصيل المقدمة في خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية، تسنى اكتساب مزيد من الأفكار بشأن كيفية إدماج الأطراف للمنظور الجنساني. وحُلِّلت محتويات خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية لتحديد ما إذا كان إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه في كل وثيقة يتسق، وإلى أي حد يتسق، مع المجالات ذات الأولوية من ألف إلى دال[4] لخطة العمل الجنسانية[5]، الأمر الذي أفاد أيضاً في وضع خط أساس لمقارنة التقارير اللاحقة[6]. وقد حُقِّق ذلك من خلال تحليل تكرار مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بكل مجال من المجالات ذات الأولوية وردت في الإشارات إلى النوع الاجتماعي[7]. وصُنِّفت الوثائق أيضاً على أساس مستوى (1-5) الاتساق مع المجالات ذات الأولوية. ويشير المستوى 1 إلى أن إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه في الوثيقة يتسق مع مجال واحد من المجالات ذات الأولوية وهكذا دواليك، ويشير المستوى 5 إلى أن إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه يتسق مع المجالات الأربعة ذات الأولوية وأن معلومات مفصلة قد قُدمت عن الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذ الاستجابات السياساتية المراعية للمنظور الجنساني.

ثانياً- إدماج المنظور الجنساني في تقارير الأطراف المقدمة في إطار اتفاقية المناخ

ألف- نظرة عامة

5- أُشير إلى النوع الاجتماعي في 76,4 في المائة من التقارير والبلاغات المستعرضة، مع إشارة هامة إلى الاعتبارات الجنسانية والسياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية في 63,0 في المائة منها.

6- ويعرض الجدول أدناه النسب المئوية لاستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات وخطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً المستعرضة التي تشير إلى النوع الاجتماعي إشارة هامة أو محدودة أو لا تشير إليه بالمرة.

(4) استبعد المجال ذو الأولوية هاء من التحليل لأن الأمانة هي وحدها المسؤولة عن التتبع والإبلاغ المتعلقين بهذا المجال.

(5) انظر المقرر 3/م أ-25، المرفق، الفقرات 4-7.

(6) ليس مطلوبا من الأطراف إدماج المنظور الجنساني في خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية على نحو يتسق مع خطة العمل الجنسانية. لكن قد يكون ذلك مفيداً عند استعراض خطة العمل الجنسانية في المستقبل لمعرفة كيف يتسق تنفيذ الأطراف للاستجابات السياساتية المراعية للمنظور الجنساني، مثلما أبلغت عنه الأطراف في خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية، مع المجالات ذات الأولوية.

(7) بالنسبة للمجال ذي الأولوية ألف، بناء القدرات وإدارة المعارف؛ وبالنسبة للمجال ذي الأولوية باء، التوازن بين الجنسين وقيادة المرأة ومشاركتها؛ وبالنسبة للمجال ذي الأولوية دال، مراعاة المنظور الجنساني والأدوات والتنفيذ. وبالنسبة للمجال ذي الأولوية جيم، حُلِّلت الإشارات إلى عملية اتفاقية المناخ. وتُقدَّم نتائج التحليل في الأشكال 4 و7 و10.

النسبة المئوية لتقارير وبلاغات الأطراف المقدمة في إطار اتفاقية المناخ والتي تشير إلى النوع الاجتماعي

الإشارة إلى النوع الاجتماعي	*استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات*	*خطط التكيف الوطنية*	*برامج العمل الوطنية للتكيف*	*البلاغات الوطنية*	*المساهمات المحددة وطنياً* [أ]
إشارة هامة	19,6	81,6	94,2	54,9	90,0
إشارة محدودة	21,6	5,3	2,0	27,7	–
لا توجد أي إشارة	58,8	13,1	3,8	17,4	10,0

(أ) قُدِّمت في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتموز/يوليه 2022.

باء- المساهمات المحددة وطنياً

7- في الوقت الذي لا يمكن فيه مقارنة مدى إدماج المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، وخطط التكيف الوطنية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والبلاغات الوطنية المستعرضة مع التقارير السابقة للأطراف لأن هذا هو التحليل الأول لذلك، لُوحظ إدماج المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً في النسختين الأولية والمحدثة للتقرير التوليفي للمساهمات المحددة وطنياً[(8)]. وتم تحليل جميع المساهمات المحددة وطنياً المقدمة قبل 30 تموز/يوليه 2022 لأغراض إعداد هذا التقرير، بما في ذلك تلك المقدمة بعد نشر التقرير التوليفي المحدث للمساهمات المحددة وطنياً قبل الدورة 26 لمؤتمر الأطراف. ومن بين آخر 30 مساهمة من المساهمات المحددة وطنياً المستعرضة، يشير 90 في المائة منها إلى النوع الاجتماعي، مما يدل على استمرار تزايد الاتجاه نحو إدماج المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، على النحو المبين في الشكل 1.

الشكل 1

النسبة المئوية للمساهمات المحددة وطنياً التي تشير إلى النوع الاجتماعي

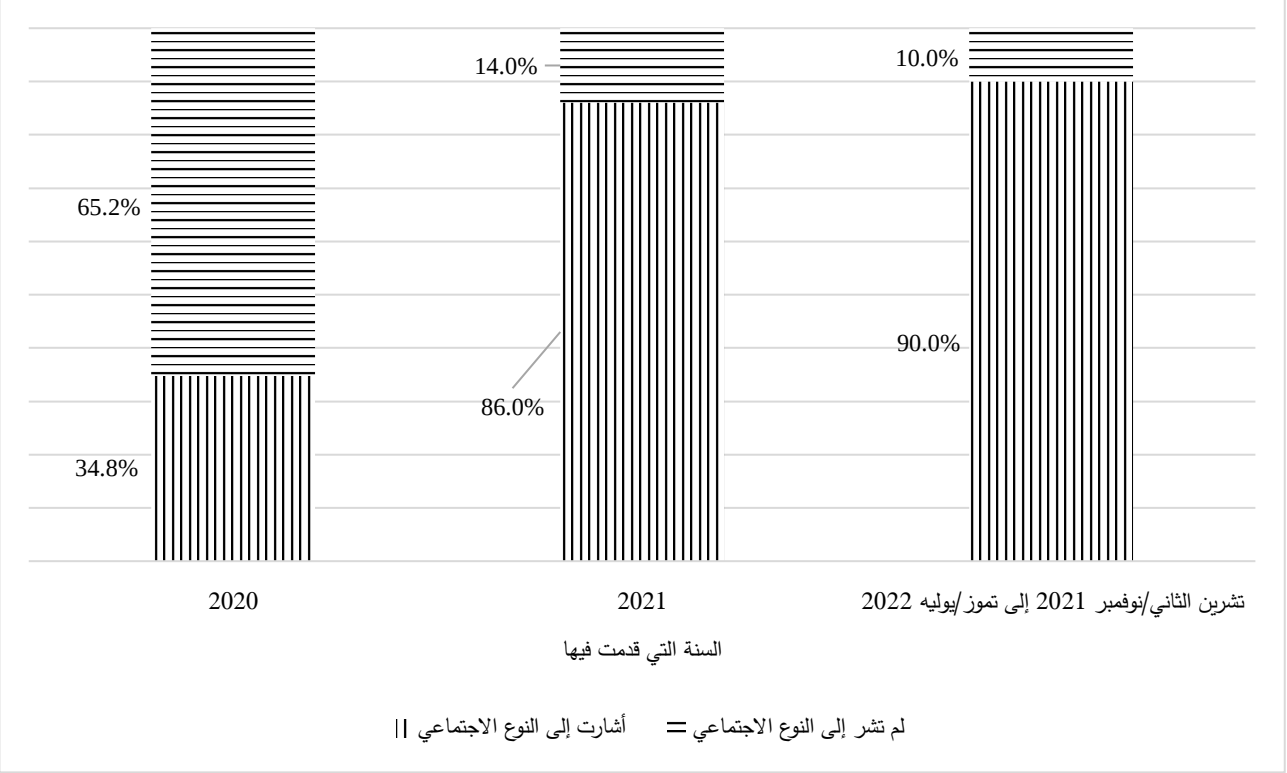

(8) FCCC/PA/CMA/2021/2 وFCCC/PA/CMA/2021/8 وRev.1.

8- وفيما يخص المساهمات المحددة وطنياً المقدمة في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتموز/يوليه 2022، فإنها تقدم جميعها تقريباً معلومات تتعلق بإدماج المنظور الجنساني وتؤكد التزام الأطراف بتنفيذ سياسات مناخية مراعية للاعتبارات الجنسانية أو مراعية للمنظور الجنساني في بعض الحالات.

9- وقد ازداد ذكر النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً بشكل عام. ومن بين 30 مساهمة من المساهمات المحددة وطنياً التي قُدِّمت مؤخراً والتي لم تغطيها النسخة المحدثة من التقرير التوليفي للمساهمات المحددة وطنياً، 3 منها فقط لم تذكر النوع الاجتماعي، مقارنة مع 20 من أصل 143 التي غطتها النسخة المحدثة و92 من أصل 141 التي غطتها النسخة الأولية من التقرير التوليفي للمساهمات المحددة وطنياً.

10- وأشارت الأطراف في المساهمات المحددة وطنياً إلى الترتيبات الرسمية المعمول بها لاستشارة أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجمهور العام، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والكيانات الخاصة، ورابطات الأعمال والتجارة، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات الشباب، والرابطات النسائية، وشركاء التنمية الإقليميين، والأوساط الأكاديمية ودوائر البحث. وأشارت جميع تلك الأطراف تقريباً إلى أن عمليات التشاور والتعاون التي أجرتها كانت شاملة للجميع وتشاركية.

11- وأشار العديد من الأطراف إلى المشاورات المراعية للاعتبارات الجنسانية على وجه التحديد، بما يشمل المبادئ التوجيهية لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية، كما هو الحال أثناء المشاورات العامة، وسلطت الضوء على إدماج المجموعات الجنسانية والمجموعات النسائية الوطنية أو المنظمات غير الحكومية في العملية. وعلى الرغم من الإبلاغ في معظم الحالات عن معلومات عامة بشأن الاعتبارات الجنسانية وإدماج أصحاب المصلحة في عملية المساهمات المحددة وطنياً، قدمت بعض الأطراف تفاصيل بشأن كيفية تعاونها مع أصحاب المصلحة المتنوعين وأشارت إلى تأثير العديد من أوجه الهشاشة الاجتماعية والثقافية على مجموعات محددة، بما فيها النساء الفقيرات ونساء الشعوب الأصلية.

12- وأشارت أطراف عديدة إلى السياسات والتشريعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو أكدت التزاماً عاماً بالمساواة بين الجنسين، بينما أدرج بعضها معلومات عن كيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً أو كيفية التخطيط لذلك، وعن التحليل الجنساني أو أساليب وأدوات التقييم، وبيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومؤشرات جنسانية، وميزنة مراعية للمنظور الجنساني، وبعضها أدرج الاعتبارات الجنسانية كمعيار لتحديد أولويات الأنشطة.

13- وتعامل العديد من الأطراف التي أشارت إلى النوع الاجتماعي في مساهماتها المحددة وطنياً مع النوع الاجتماعي على أنه مسألة شاملة لعدة قطاعات يتعين معالجتها في جميع تدابير التكيف والتخفيف، وركز بعض الأطراف بشكل أكبر على التكيف بينما نظر البعض الآخر في النوع الاجتماعي حصرياً في سياق التكيف. ويُظهر التحليل زيادة كبيرة في إدماج المنظور الجنساني بشكل شامل لعدة قطاعات في المساهمات المحددة وطنياً. ويوضح الشكل 2 تطور مراعاة المنظور الجنساني ما بين المساهمات المحددة وطنياً السابقة والجديدة أو المحدثة.

الشكل 2

مقارنة بين إدماج المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة وإدماجه في المساهمات المحددة وطنياً السابقة

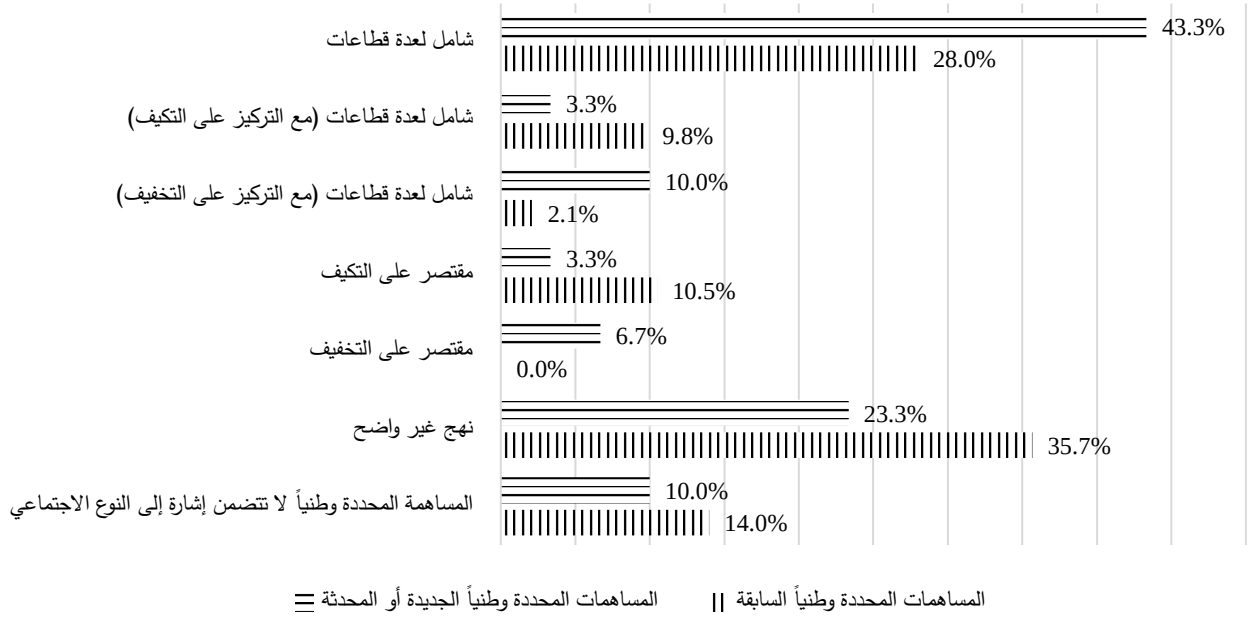

14- وقدمت الأطراف التي أشارت إلى إجراءاتها المناخية المخططة لها المراعية للاعتبارات الجنسانية أو المراعية للمنظور الجنساني تفاصيل عن الجوانب الجنسانية في سياق قطاعات محددة، بما في ذلك الطاقة، والزراعة، والصحة، ومكافحة الكوارث، والمياه، ومصايد الأسماك، واستخدام الأراضي والحراجة، والتعليم. وأكد بعض الأطراف على وجه التحديد أهمية أنشطة بناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا المراعية للمنظور الجنساني بالنسبة للإجراءات التي تراعي خصوصيات كل نوع اجتماعي.

15- وأشارت الأطراف صراحة إلى الاحتياجات والمنظورات المتمايزة جنسانياً والآثار المتمايزة جنسانياً لتغير المناخ والإجراءات المناخية والمساهمات المتمايزة جنسانياً في ذلك. ومعظم الأطراف تصور النساء على أنهن ضعيفات وبعضها يصورهن كصاحبات مصلحة أو كعناصر تغيير. وأشار عدد قليل من الأطراف صراحة إلى النوع الاجتماعي على أنه مصطلح غير ثنائي.

16- وتراعي الأطراف بشكل متزايد النوع الاجتماعي في مساهماتها المحددة وطنياً وتعترف بأن إدماج المنظور الجنساني وسيلة لزيادة طموح وفعالية إجراءاتها المناخية. وأكدت أطراف عديدة أنها ستأخذ النوع الاجتماعي في الحسبان عند تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

جيم- خطط التكيف الوطنية

17- حتى 30 تموز/يوليه 2022، قُدمت 38 خطة تكيف وطنية، ويشير 81,6 في المائة منها إلى النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والتشاركية التي تتبعها الأطراف لمعالجة احتياجات التكيف، على النحو المبين في الشكل 3.

الشكل 3

الإشارة إلى النوع الاجتماعي في خطط التكيف الوطنية

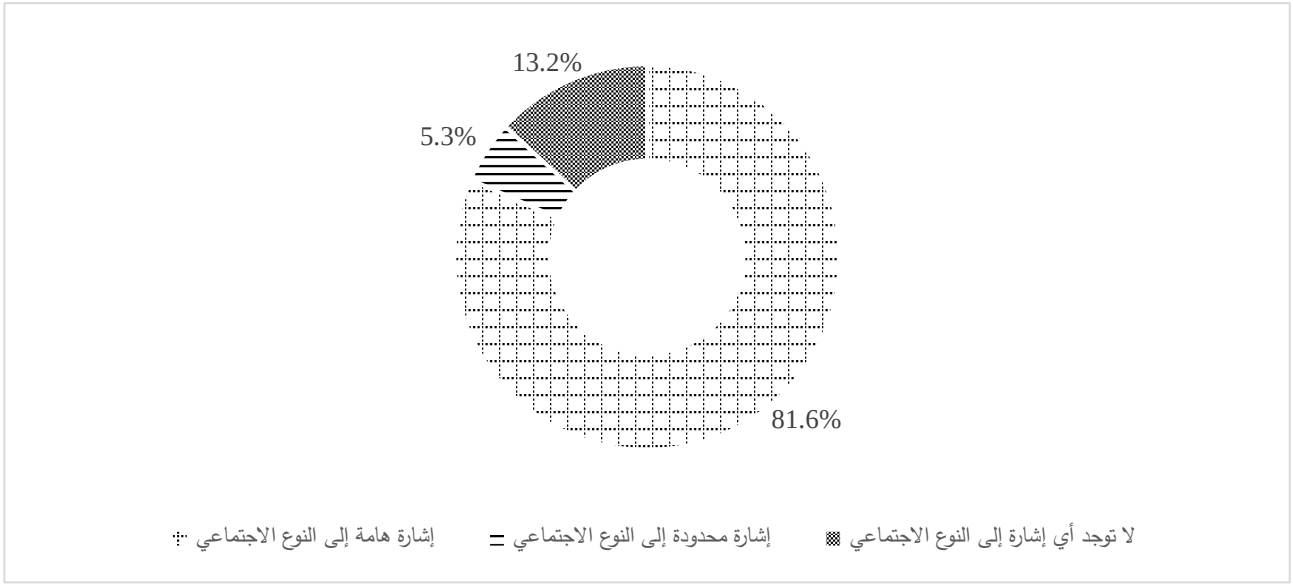

18- ويبين الشكل 4 النسبة المئوية لخطط التكيف الوطنية التي تتضمن إشارات إلى النوع الاجتماعي والتي تشمل مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بكل مجال من المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال (انظر الفقرة 4 (ج) أعلاه).

الشكل 4

النسبة المئوية لخطط التكيف الوطنية التي تتضمن إشارات إلى النوع الاجتماعي يمكن اتساقها مع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية

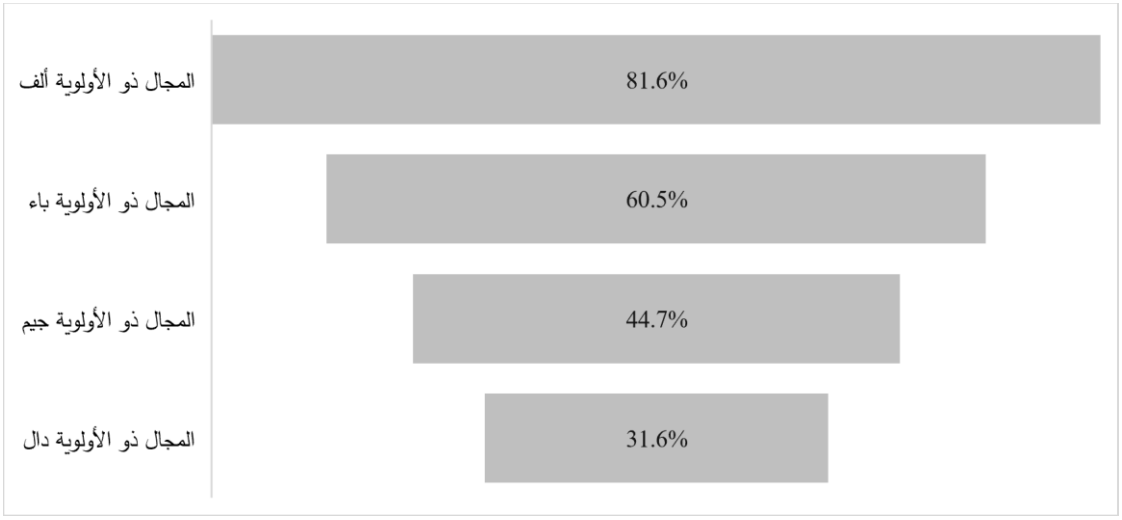

19- وتناولت معظم خطط التكيف الوطنية النوع الاجتماعي في سياق بناء القدرات وإدارة المعارف وأبرزت الكيفية التي بدأت بها الأطراف في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خططها وإجراءاتها المتعلقة بالتكيف. وتناول ثلث الأطراف التي قدمت خطط التكيف الوطنية بشكل منهجي قضايا التوازن بين الجنسين وقيادة المرأة مع تقديم بعض التفسيرات فيما يتعلق بوسائل التنفيذ. ولم تحقق أي خطط من خطط التكيف الوطنية المستوى 5 (انظر الشكل 5)، وهو المستوى الذي تتسق فيه الأنشطة الموصوفة مع المجالات الأربعة ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية، والذي تصف فيه خطط التكيف الوطنية وسائل التنفيذ بالتفصيل.

20- وكثيراً ما تشير خطط التكيف الوطنية التي أظهرت إدماجاً هاماً للمنظور الجنساني إلى اتباع نهج قائم على النوع الاجتماعي وعلى حقوق الإنسان في عملية خطة التكيف الوطنية، بما في ذلك خطة لاستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، وإجراء تقييمات للاحتياجات تركز على الفئات المنخفضة الدخل والمحرومة، واستخدام الموازنة التشاركية والمراعية للمنظور الجنساني. وتشير خطط التكيف الوطنية هذه أيضاً إلى الفوائد المتعددة لاستخدام مثل هذا النهج، بما في ذلك المشاركة الأشمل والنهج المجتمعية للتكيف.

21- وتذكر معظم خطط التكيف الوطنية النوع الاجتماعي أو تشير إلى سياسات مراعية للمنظور الجنساني باستخدام مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بمجال واحد على الأقل، وبمجالين أو ثلاثة مجالات في أحيان كثيرة، وبأربعة مجالات في حالات نادرة جداً، من المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال، على النحو المبين في الشكل 5.

الشكل 5

النسبة المئوية لخطط التكيف الوطنية حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

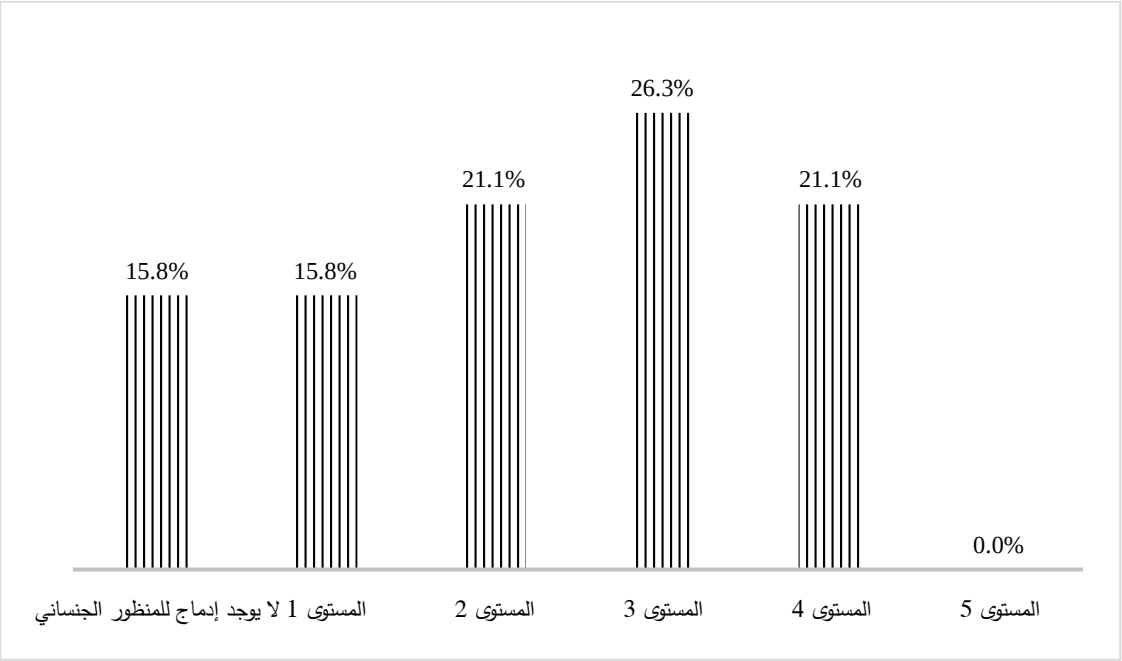

ملاحظة: انظر الفقرة 4(ج) للاطلاع على معلومات عما تشير إليه المستويات.

22- وفي إطار عملية خطط التكيف الوطنية، تناولت الأطراف النوع الاجتماعي مع الخصائص الاجتماعية والثقافية الأخرى (مثل العرق أو الإثنية أو الإلمام بالقراءة والكتابة أو الإعاقة). وأشارت الأطراف التي أظهرت إدماجاً كبيراً للمنظور الجنساني في عملياتها الخاصة بخطط التكيف الوطنية إلى فهمها بأن أوجه الهشاشة تتفاقم بسبب مستويات متعددة من التهميش. وعند الإشارة إلى الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها تقلب المناخ إلى تفاقم أوجه الهشاشة الحالية، أبلغت بعض الأطراف عن زيادة مستويات العنف ضد النساء والأطفال في أوقات الكوارث. وفي كثير من الأحيان، لم تعترف خطط التكيف الوطنية هذه باحتياجات السكان المهمشين فحسب، بل أيضاً بالفرص المتاحة لهم وما لديهم من قدرات فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ.

23- وقدمت بعض الأطراف أمثلة على مشاريع التكيف التي أدمجت المنظور الجنساني ونظرت في احتياجات الفئات الضعيفة الأخرى. ومن هذه الأمثلة مشروع يهدف إلى تحسين الإدارة المحلية للأراضي من أجل التصدي لتغير المناخ من خلال ضمان مشاركة المجتمعات المحلية، بمن فيهم نساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات، في إدارة الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع المذكور أعلاه يسلم بالحساسية المتزايدة للمجتمعات الضعيفة والمهمشة على حد سواء إزاء تغير المناخ، ومن ثم يعترف بالحاجة إلى حماية هؤلاء السكان وبالفرصة المتاحة لتعزيز قدراتهم وتشجيع الاعتماد على النفس والاستقلالية.

24- وفي 26,3 في المائة من خطط التكيف الوطنية التي جاء فيها إدماج المنظور الجنساني على نحو متسق مع المجالات ذات الأولوية ألف وباء وجيم لخطة العمل الجنسانية (المستوى 3 في الشكل 5)، تؤكد الأطراف في كثير من الأحيان التزامها بالاعتبارات الجنسانية في عملية تخطيط خطط التكيف الوطنية من خلال الإشارة إلى تعاونها مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها بأهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تشير إحدى خطط التكيف الوطنية إلى الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة – ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف- وتوضح هدف الطرف المتمثل في ضمان اكتساب المتعلمين مهارات ومعارف لأغراض التنمية المستدامة. وتركز هذه الخطة أيضاً على نُهج التكيف المناسبة للسياق، والمتحورة حول النظم الإيكولوجية، والقائمة على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

دال- برامج العمل الوطنية للتكيف

25- حتى 30 تموز/يوليه 2022، كان 52 طرفاً قد أكمل وقدم برامج عمل وطنية للتكيف. وكما هو مبين في الشكل 6، فإن معظم أنشطة ومشاريع التكيف التي أبلغت عنها الأطراف تشمل اعتبارات جنسانية هامة وإدماجاً هاماً للمنظور الجنساني، وفي الوقت نفسه يشير القليل منها أيضاً إلى مشاريع واستراتيجيات تراعي خصوصيات كل نوع اجتماعي أو خصوصيات المرأة.

الشكل 6

الإشارة إلى النوع الاجتماعي في برامج العمل الوطنية للتكيف

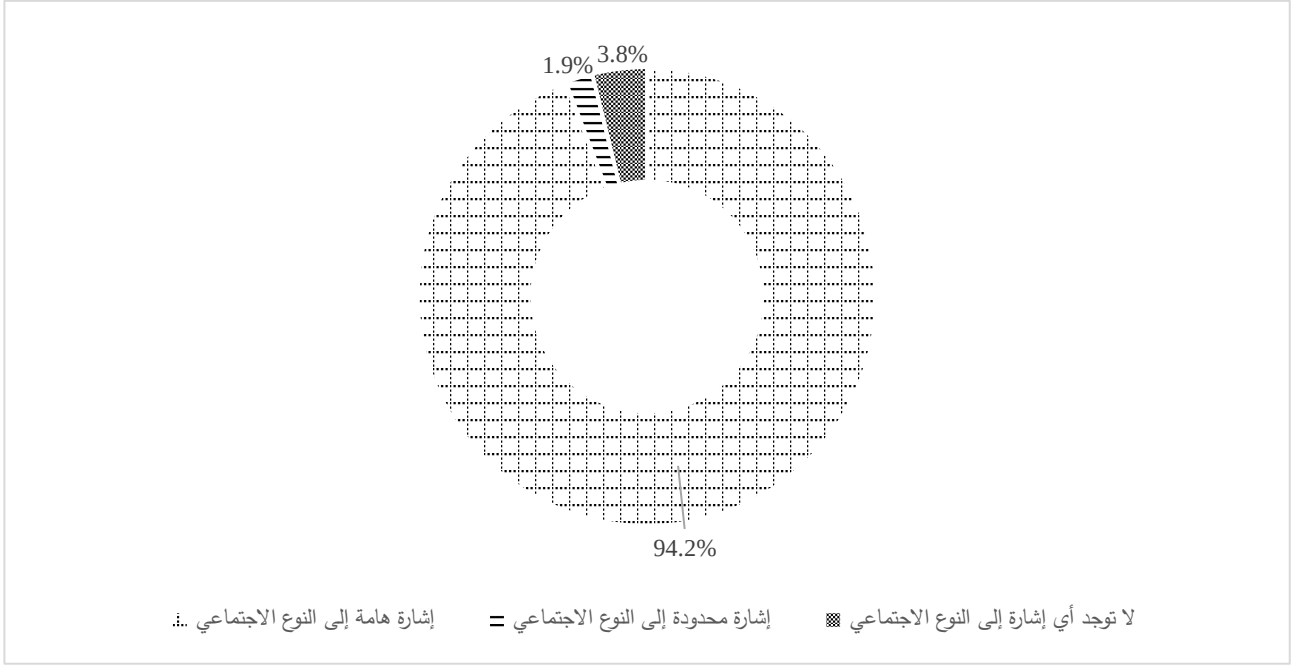

26- ويبين الشكل 7 النسبة المئوية لبرامج العمل الوطنية للتكيف التي يتسق فيها إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه مع مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بكل مجال من المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال.

الشكل 7

النسبة المئوية لبرامج العمل الوطنية للتكيف التي تتضمن إشارات إلى النوع الاجتماعي يمكن اتساقها مع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية

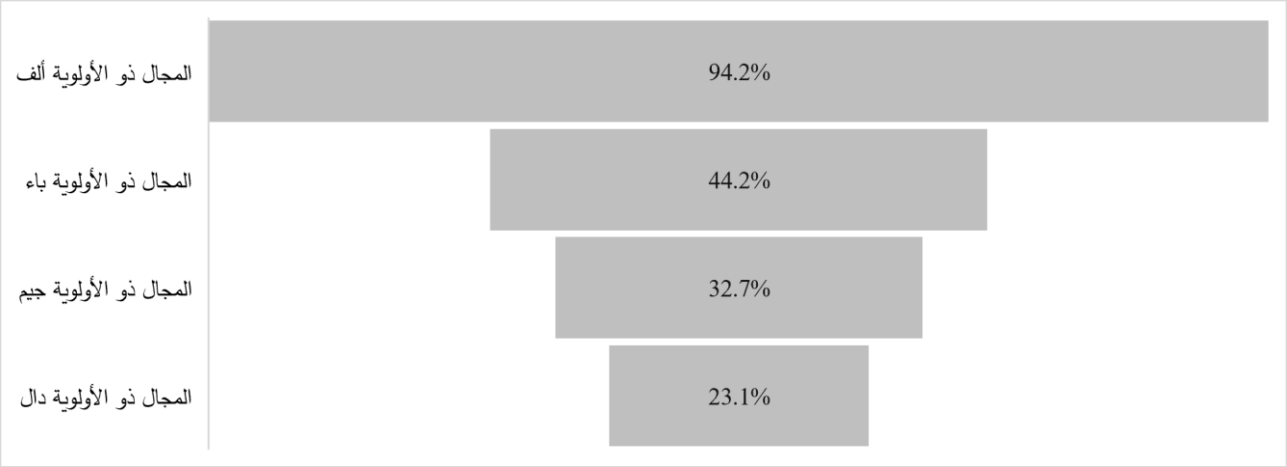

27- وتناولت معظم برامج العمل الوطنية للتكيف المنظور الجنساني في سياق بناء القدرات وإدارة المعارف، مسلطة الضوء على الكيفية التي بدأت بها الأطراف في إدماج المنظور الجنساني في مساهماتها في تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ. ومن بين الأطراف التي قدمت برامج عمل وطنية للتكيف، تناولت 44,2 في المائة منها بشكل منهجي قضايا التوازن بين الجنسين وقيادة المرأة في إشاراتها إلى عملية اتفاقية المناخ. ومع ذلك، فإن 3,8 في المائة فقط من برامج العمل الوطنية للتكيف حققت المستوى 5 (انظر الشكل 8)، وهو المستوى الذي تتسق فيه الأنشطة الموصوفة مع المجالات الأربعة ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية، وتوصف فيه وسائل التنفيذ بالتفصيل.

28- وفي الحالات التي اتسقت فيها برامج العمل الوطنية للتكيف مع جميع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية ووُصفت فيها وسائل التنفيذ بالتفصيل، أُشير إلى الدعم المقدم من أطراف ثالثة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت الأطراف إلى أن الدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة لإعداد برامج العمل الوطنية للتكيف شجع على اتباع نهج شامل إزاء برامج العمل، مع إدماج الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي تتجاوز المنظور الجنساني.

29- وتشير معظم برامج العمل الوطنية للتكيف إلى المنظور الجنساني أو تشير إلى السياسات المراعية للمنظور الجنساني باستخدام مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بمجال واحد على الأقل، وبمجالين في أحيان كثيرة، وبثلاثة أو أربعة مجالات في حالات نادرة جداً، من المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال، على النحو المبين في الشكل 8.

الشكل 8

النسبة المئوية لبرامج العمل الوطنية للتكيف حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

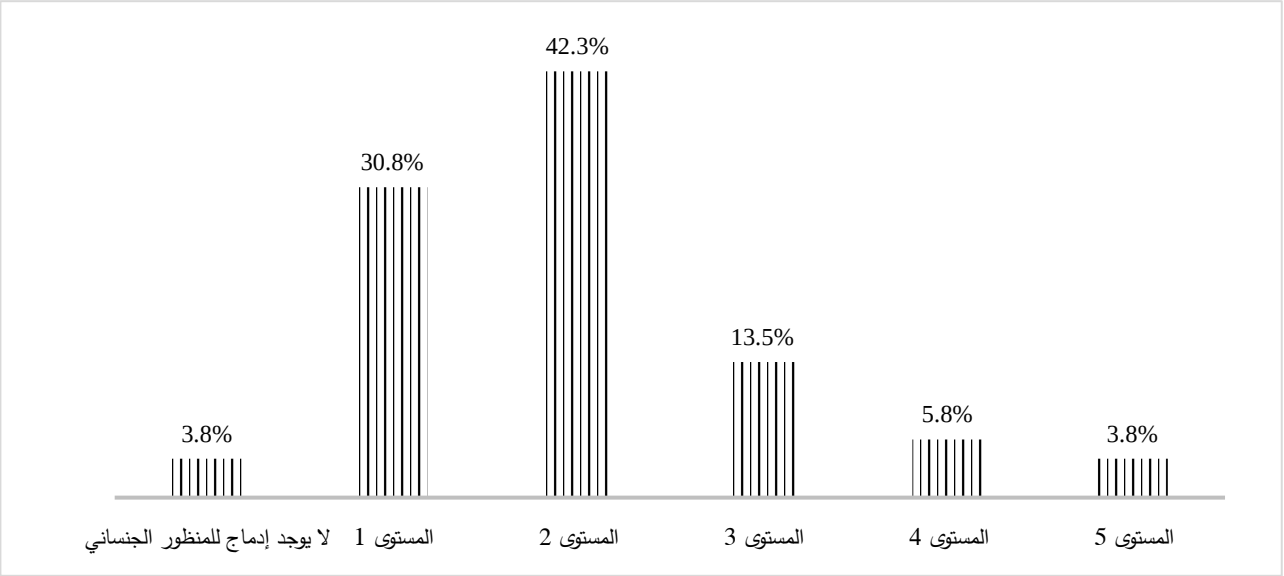

30- وفيما يخص الأطراف الموجودة في المستوى 1، كانت البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي هي الطريقة الرئيسية المستخدمة للتمييز بين تأثير تغير المناخ على الرجال والنساء ولمعالجة هذه الآثار في برنامج عملها. فعلى سبيل المثال، سلطت عدة أطراف الضوء على استخدام التحصيص الجنساني في الحكومات والبرلمانات لجعل سياسات التكيف مع تغير المناخ أشمل وأكثر مرونة. ومع ذلك، أقرت الأطراف بالحاجة إلى بناء المزيد من القدرات لمعالجة هذه الآثار واستخدام الأدوات المصنفة حسب الجنس بكامل إمكاناتها.

هاء- البلاغات الوطنية

31- من أصل 195 بلاغاً من أحدث البلاغات الوطنية التي قدمتها الأطراف المدرجة وغير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية حتى 30 تموز/يوليه 2022، أشارت نسبة 54,9 في المائة إشارة هامة إلى الاعتبارات الجنسانية وإدماج المنظور الجنساني، بينما تضمنت نسبة 27,7 في المائة إشارة محدودة إلى النوع الاجتماعي، من قبيل موجز البيانات السكانية المصنفة حسب الجنس أو الإحصاءات القطرية، على النحو المبين في الشكل 9.

الشكل 9

الإشارة إلى النوع الاجتماعي في البلاغات الوطنية

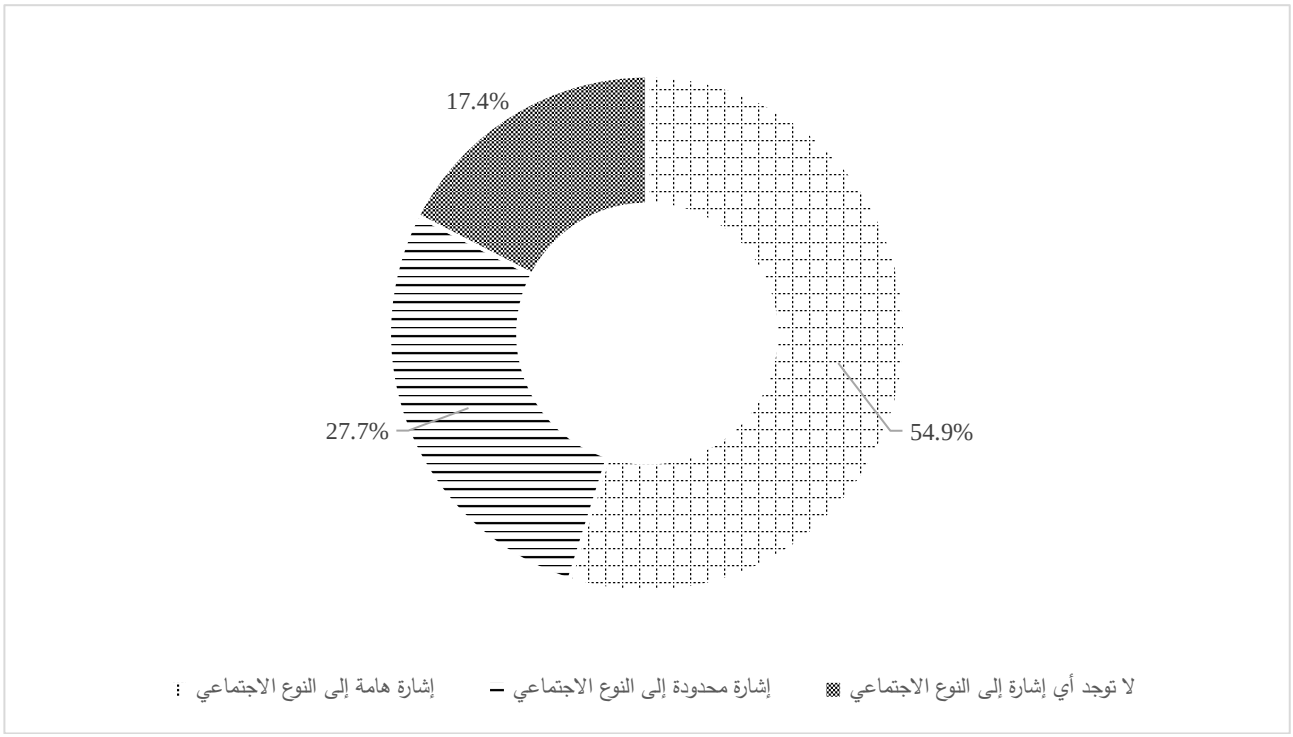

32- ويبين الشكل 10 النسبة المئوية للبلاغات الوطنية التي يتسق فيها إدماج المنظور الجنساني المبلغ عنه مع مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بالمجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال.

الشكل 10

النسبة المئوية للبلاغات الوطنية التي تتضمن إشارات إلى النوع الاجتماعي يمكن اتساقها مع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية

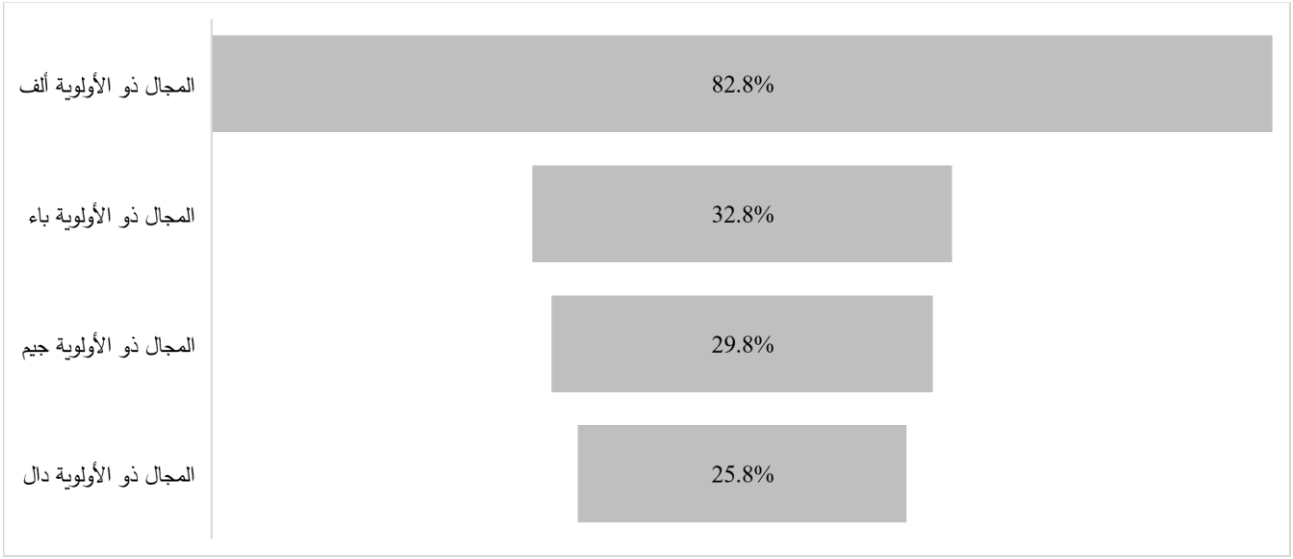

33- وتشير معظم البلاغات الوطنية إلى النوع الاجتماعي أو تشير إلى السياسات المراعية للمنظور الجنساني باستخدام مصطلحات رئيسية يمكن ربطها بمجال واحد على الأقل وبمجالين أو ثلاثة أو أربعة مجالات في بعض الأحيان من المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية من ألف إلى دال، على النحو المبين في الشكل 10.

34- وتناولت معظم البلاغات الوطنية المنظور الجنساني في سياق بناء القدرات وإدارة المعارف، مسلطة الضوء على الكيفية التي بدأت بها الأطراف في إدماج المنظور الجنساني في السياسات والإجراءات المناخية. وتناول ثلث الأطراف التي قدمت بلاغات وطنية بشكل منهجي قضايا التوازن بين الجنسين وقيادة المرأة مع تقديم بعض التفسيرات فيما يتعلق بالسياسات المراعية للمنظور الجنساني. ومع ذلك، هناك 4 في المائة فقط من البلاغات الوطنية التي اتسقت مع جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية ووصفت وسائل التنفيذ بالتفصيل، على النحو المبين في الشكل 11.

الشكل 11

النسبة المئوية للبلاغات الوطنية حسب مستوى إدماج المنظور الجنساني

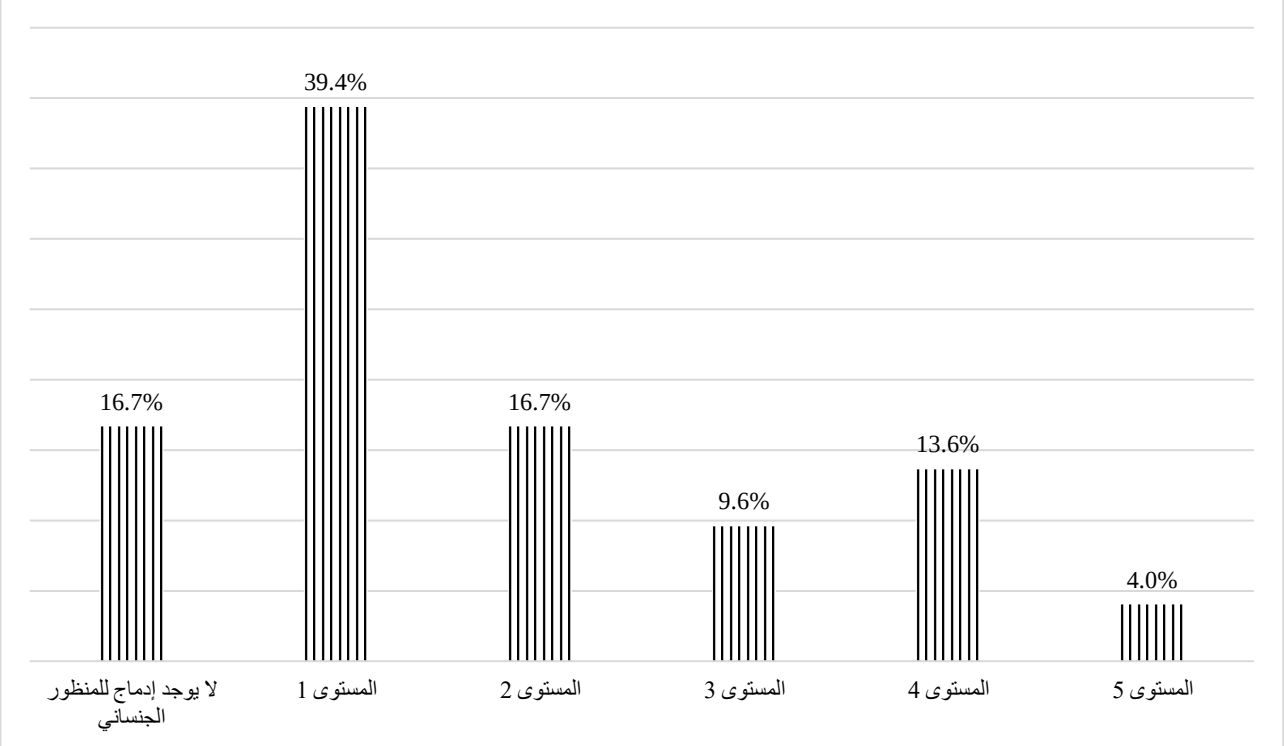

ملاحظة: انظر الفقرة 4(ج) للاطلاع على معلومات عما تشير إليه المستويات.

35- وتختلف الإشارات إلى النوع الاجتماعي في البلاغات الوطنية حسب نوع السياسة المناخية وقطاع الاقتصاد والسكان. وفي حين أشارت الأطراف إلى النوع الاجتماعي بشكل واسع، وصف الكثير منها أوجه الهشاشة المتصلة بالمناخ التي لها علاقة بالصحة والتعليم وسبل العيش، مثل المخاطر على صحة وسلامة النساء اللواتي يجلبن المياه، والعلاقة القائمة بين التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، أفادت الأطراف بأن الأشخاص الأقل تعليماً وذوي مستويات أدنى من الإلمام بالقراءة والكتابة يتأثرون في كثير من الأحيان بتغير المناخ تأثراً أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الأطراف عن انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة والعمالة في صفوف النساء والفتيات مقارنة مع الرجال والفتيان، وأشارت إلى أن التعليم ضروري للتوصل إلى حلول مناخية طويلة الأجل.

36- وفي جميع البلاغات الوطنية، أُشير إلى النوع الاجتماعي في أغلب الأحيان في سياق بناء القدرات وإدارة المعارف والتواصل، على النحو المبين في الشكل 10. وكثيراً ما استُخدمت البيانات المصنفة حسب الجنس، حيثما قدمت، لتسليط الضوء على الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم والصحة وسبل العيش وأوجه الهشاشة ذات الصلة.

37- وأشارت البلاغات الوطنية التي تضمنت مصطلحات تتسق مع جميع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية، والتي وصفت وسائل التنفيذ بالتفصيل، إلى النوع الاجتماعي أيضاً عند وصف الظروف الوطنية المتعلقة بالصحة والتعليم وسبل العيش. فعلى سبيل المثال، أشار أحد الأطراف إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض المتصلة بتغير المناخ بين الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيها النساء الحوامل، وقدم أمثلة على التدابير المتخذة للوقاية من الأمراض وتقوية الصحة لدى هؤلاء السكان.

38- وكانت هناك أمثلة محددة على إدماج المنظور الجنساني وردت في الإشارات إلى التحليلات الجنسانية للكوارث المناخية مثل الفيضانات؛ وإلى مسح ميداني مراع للاعتبارات الجنسانية في المواقع ذات الأولوية بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالأرصاد الجوية المائية؛ وإلى المساواة بين الجنسين كموضوع شامل لعدة قطاعات في تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

واو- استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات

39- حتى 30 تموز/يوليه 2022، قدم 51 طرفاً استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، يشير أقل من نصفها إلى إدماج المنظور الجنساني ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، ويشير 21,6 في المائة منها إشارة محدودة إلى النوع الاجتماعي، على النحو المبين في الشكل 12.

40- وبما أن غالبية استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة تشير إشارة محدودة أو لا تشير بالمرة إلى النوع الاجتماعي، فإن المعلومات الواردة فيها لم تكن كافية لإجراء عملية التحليل نفسها التي أجريت بشأن خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والبلاغات الوطنية.

الشكل 12

الإشارة إلى النوع الاجتماعي في استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات

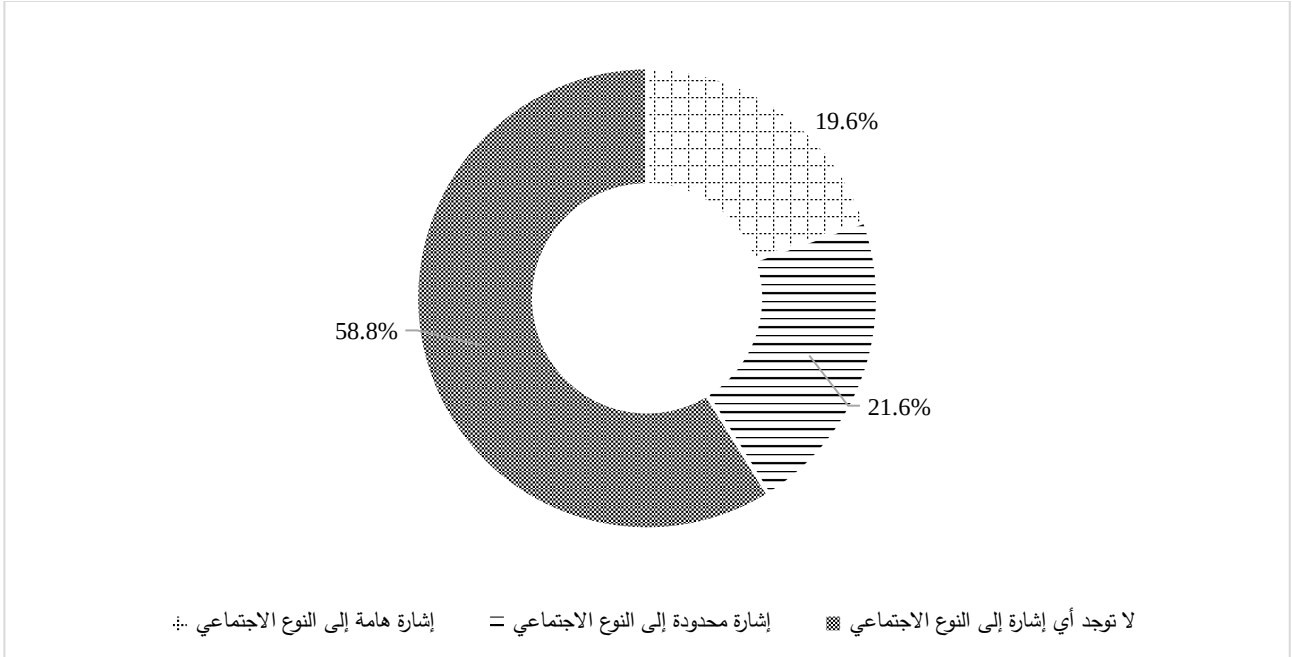

ثالثاً- الاستنتاجات

41- أبلغت الأطراف عن إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المناخية في جميع أنواع الوثائق التي استُعرضت لأغراض هذا التحليل، وقد سُجلت زيادة في ذكر وإدماج النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً بمرور الوقت.

42- وتفضي الاختلافات في الأهداف والغايات بين أنواع التقارير إلى إدماج المنظور الجنساني فيها بشكل مختلف. وترد إشارات هامة إلى النوع الاجتماعي في 19,6 في المائة من استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، و81,6 في المائة من خطط التكيف الوطنية، و94,2 في المائة من برامج العمل الوطنية للتكيف، و54,9 في المائة من البلاغات الوطنية، و90,0 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً المقدمة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. ومن بين الأطراف التي قدمت جميع الأنواع الخمسة من التقارير، تناول اثنان فقط النوع الاجتماعي في جميع هذه التقارير.

43- واختلف نهج التحليل حسب نوع التقرير أو البلاغ ليناسب شكل البيانات المتاحة. وبالتالي لم يكن من الممكن تطبيق نفس التحليل المقارن على جميع أنواع الوثائق. ويمكن لما سيجري من تصنيف وتحليل للبيانات مستقبلاً في هذا الصدد أن يسمح بالمقارنة بين التقارير والبلاغات حسب المجالات ذات الأولوية لخطة العمل الجنسانية.

44- وقد كشف التحليل عن بعض الاتجاهات والأنماط. أولاً، يتزايد ذكر غالبية الأطراف للنوع الاجتماعي في سياق السياسات المناخية والتخطيط المناخي. ثانياً، هناك فرق بين كيفية إبلاغ البلدان المتقدمة والنامية عن إدماج المنظور الجنساني. فقد قامت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بإدماج المنظور الجنساني بشكل منهجي تقريباً في بلاغاتها العادية في إطار اتفاقية المناخ، في حين أن البلدان المتقدمة لا تشير إلى النوع الاجتماعي إلا إشارة محدودة أو لا تشير إليه بالمرة. وهذا ينطبق بشكل خاص على استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات والبلاغات الوطنية. ومع ذلك، لا تزال المساواة بين الجنسين في سياق آثار تغير المناخ والحلول اللازمة له مسألة ملحة في جميع البلدان. ثالثاً، محدودية المعلومات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية وإدماج المنظور الجنساني المقدمة في غالبية استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات تتناقض مع الإدماج المستمر والمتزايد للنوع الاجتماعي المبيَّن في غالبية المساهمات المحددة وطنياً. ويستحسن تصحيح هذا التناقض لأن استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات تحدد الرؤية الطويلة الأجل للأطراف. وأخيراً، وفي حين سُجِّل أعلى تواتر للإشارة إلى النوع الاجتماعي في البيانات الديموغرافية، فقد أجرى العديد من الأطراف أيضاً تحليلاً جنسانياً منهجياً لجعل السياسات والإجراءات المناخية أكثر فعالية، وأعربت أطراف أخرى عن تطلعها إلى القيام بذلك.